

*Otmane Atmania | عثمان عثماني

تاريخ مختصر للمساواة

A Brief History of Equality

عنوان الكتاب في لغته الأصلية: *.Une brève histoire de l'égalité*

عنوان الكتاب: تاريخ مختصر للمساواة

المؤلف: Thomas Piketty

الناشر: Seuil باريس

سنة النشر: 2021

عدد الصفحات: 368

* محاضر في قسم الاقتصاد، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

Lecturer in economics department, Eshahid Larbi Tebessi University, Tebessa, Algeria. Email: o.atmania@univ-tebessa.dz

مقدمة

في عام 2014، نقل المترجم والأكاديمي بجامعة هارفرد الأمريكية آرثر غولدhammer Arthur Goldhammer كتاباً فرنسيّاً يحمل عنوان

رأس المال في القرن الحادي والعشرين إلى اللغة الإنجليزية، وكانت كلمة رأس المال في الغلاف أكبر من الكلمات الأخرى بشكلٍ واضح، حتى اعتقد الكثيرون أنها طبعة جديدة من كتاب رأس المال الشهير لكارل ماركس Karl Marx. لكن، في الواقع، كان الكتاب للاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي Thomas Piketty، وقد حقق بعد عدة أشهر من صدور النسخة الإنجليزية مبيعات خيالية تجاوزت 2.5 مليون نسخة، وسارع علماء اقتصاد كبار، على غرار الأميركيين الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد بول كروغمان Paul Krugman وجوزيف ستيلز Joseph Stiglitz، إلى مدحه واعتباره أهم كتاب في العقد، إن لم يكن في القرن كله. ومنذ ذلك الحين، صدرت عشرات الكتب التي تدافع عن أطروحته أو تهاجمها، وقد أصبح بيكيتي أخيراً نجم الاقتصاد الجديد⁽¹⁾. وما ميز كتب بيكيتي السابقة، على الأقل ثلاثة منها: الدخول العليا في فرنسا في القرن العشرين؛ رأس المال في القرن الحادي والعشرين⁽²⁾؛ *رأس المال والأيديولوجيا*⁽³⁾، إلى

(1) يُنظر: عثمان عثمانية، "توماس بيكيتي: من اقتصادي مغمور إلى حديث العالم"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، مج 3، العدد 10 (2019)، ص 133-123.

(2) يُنظر: عثمان عثمانية، "رأس المال في القرن الحادي والعشرين لتوماس بيكيتي: مقدمة"، المستقبل العربي، العدد 487 (أيلول / سبتمبر 2019)، ص 146-150.

(3) يُنظر: عثمان عثمانية، "رأس المال والأيديولوجيا: ماضي ومستقبل الأنظمة التفاوتية"، مجلة الدوحة، العدد 150 (آذار / مارس 2020)، ص 17-16.

جانب طروحتها غير المسبوقة حول المساواة، هو كبر حجمها، حيث بلغ عدد صفحاتها 788، 976، و1232، على التوالي.

وقد كتب بيكيتي في عام 2021 كتاباً مختصراً بعنوان *تاريخ مختصر للمساواة*، صدر باللغة الفرنسية، وُنقل إلى الإنكليزية عام 2022. يقع الكتاب في عشرة فصول: "المسيرة نحو المساواة: المعالم الأولى"؛ "عدم التركيز البطيء للسلطة والملكية"؛ "إرث العبودية والاستعمار"؛ "مسألة التعويضات"؛ "الثورات والمكانة والطبقات"؛ "إعادة التوزيع الكبير 1914-1980"؛ "الديمقراطية والاشتراكية والضريبة التصاعدية"؛ "المساواة الحقيقة في مقابل التمييز"؛ "الخروج من الاستعمار الجديد"؛ "نحو اشتراكية ديمقراطية وبيئية ومحاطلة".

أولاً: أهو تاريخ للمساواة أم للمساواة؟

يُبين لنا علماء الأنثروبولوجيا عدم توفر أي إشارة إلى الالمساواة الاجتماعية قبل العصر الحجري القديم⁽⁴⁾. مع ذلك، تقدّمنا العديد من الدراسات إلى الجزم بأن المجتمعات القديمة عانت من الالمساواة. مثلاً، يشير بير مولندر إلى أن المجتمعات التقليدية، مثل المجتمع الأثنيني، تميّزت بتنافوت كبير، فقد قدر معامل جيني Gini coefficient ليزنطية بحوالى 0.41 في عام 1000، وكانت نسبة ما يمتلكه الأغنياء حوالي 30 في المئة من الدخل، بينما كان يقدر بـ 16 في المئة فقط في روما⁽⁵⁾.

(4) Brian Hyden, *Naissance de l'inégalité: L'invention de la hiérarchie* (Paris: CNRS éditions, 2008), p. 24.

(5) Per Molander, *The Anatomy of Inequality: Its Social and Economic Origins and Solutions*, Saskia Vogel (Trans.) (London: Melville house Publishing, LLC., 2016), pp. 35-36.

والعشرين⁽⁸⁾، فإنه يعترف أنّ اللامساواة اليوم هي أقل مما كانت عليه قبل خمسين سنة أو قرن (ص 9). وبينما عليه، إن مسار المساواة واضح ولا يمكن إنكاره، وفي ذات الوقت لا يعني ذلك أنّ عصر اللامساواة انتهى، بل يتظரنا عمل كثير للوصول إلى مستويات أعلى من المساواة أو أقل من اللامساواة، ويتعتمد بيكتي ذكرهما سويةً هنا حتى نعرف أتهما وجهان لعملة واحدة، حيث يمكن إحلال الأولى محلّ الثانية مع تغيير اتجاه المصطلحات فحسب.

يرى بيكتي أنّ عالم العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين "مهما كان غير عادل فهو أكثر مساواة من عالم عام 1950، الذي كان أكثر عدلاً من عالم عام 1900" (ص 9)، وهو بذلك يقدم تبريرات غير ضرورية للامساواة في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم يوحي بأنه علينا قبول اللامساواة الحالية ما دامت أقل مما كانت عليه سابقاً، وفيما بعد طرح أفكاراً لمعالجة المستويات الحالية من اللامساواة. لكن الأطروحة الأساسية في الكتاب هي أنّ العالم يتوجه نحو مساواة أكثر في الملكية، والدخل، والنوع، والعرق، في أغلب مناطق الكورة الأرضية. وعلى الرغم من أنّ بيكتي وضح بشكل لا يعتريه الشك أنّ الحروب والأزمات، مثل الحررين العالميتين الأولى والثانية، وأزمة الكساد العظيم في سنة 1929، وثورة المحافظين بداية ثمانينيات القرن العشرين، هي عوامل أو أحداث أسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز المساواة في منتصف القرن العشرين⁽⁹⁾، فإنه يعتبرها هنا سبباً في تلك الحروب، وهي أطروحة ينقصها ما يثبتها.

وفي الوقت الحالي، يقدم لنا تقرير اللامساواة العالمية لسنة 2022 نظرةً لا غنى عنها عن حالة اللامساواة بين دول العالم. يحصل أغنى 10 في المائة من سكان العالم حالياً على 52 في المائة من الدخل العالمي، بينما يكسب النصف الأفقر من السكان 8.5 في المائة منه. في المتوسط يكسب الفرد من أعلى 10 في المائة من توزيع الدخل العالمي 122,100 دولار أمريكي في السنة، في حين يكسب الفرد من النصف الأفقر من توزيع الدخل العالمي 3920 دولاراً سنوياً. وهذا يعكس درجة اللامساواة الموجودة في العالم اليوم⁽⁶⁾. وإذا أردنا توضيح ذلك أكثر، يمتلك النصف الأفقر من السكان 4100 دولار أمريكي بتعادل القوى الشرائية لكل شخص بالغ في المتوسط، ويمتلك أعلى 10 في المائة 771,300 دولار في المتوسط⁽⁷⁾. ومن الواضح أنّ الهوة بين الفتئتين كبيرة جدًا، وصعب علاجها من خلال سياسات طرفية.

ما الذي يريد بيكتي أن يوضحه لنا في كتابه؟ وهو كتاب حول المساواة أم اللامساواة؟ وهو كتاب حول إصلاح الرأسمالية أم مرافعة لصالح الاشتراكية؟ يقدم الكتاب "تاريخاً مقارناً لللامساواة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، أو بالأحرى هو يقدم تاريخاً للمساواة" (ص 9)، ومن البداية لا يتضمن الفرق بين الاثنين، إذ يرى بيكتي أن تاريخ اللامساواة هو بالضرورة تاريخ المساواة، والعكس صحيح (ص 9). وعلى الرغم من أنّ أطروحة بيكتي السابقة تشير إلى أنّ اللامساواة ستستمر خلال القرن الحادي

(8) Thomas Piketty, *Capital in the Twenty First Century*, Arthur Goldhammer (trans.) (Cambridge: Harvard University Press, 2014), p. 356.

(9) Ibid.

(6) Lucas Chancel et al, "World Inequality Report 2022," *World Inequality Lab*, p. 10, accessed on 20/7/2023, at: <https://tinyurl.com/2h9k4t9t>

(7) Ibid.

ثانيًا: معالم المسيرة نحو المساواة

القانونية والممارسات التي تهيكل من علاقات الملكية والسلطة وتحدد منها، بين المجموعات الاجتماعية المعنية" (ص 49).

كان تركيز اللامساواة عاليًا جدًا بداية القرن التاسع عشر وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى. لو نأخذ فرنسا مثلاً، نجد أن تركيز الثروة تزايد بعد الثورة الفرنسية، وكان الواحد في المئة الأعنى يمتلكون 45 في المئة من إجمالي الممتلكات عام 1810، وحوالي 55 في المئة من الإجمالي عام 1910، وارتفع ذلك إلى 65 في المئة عند بداية الحرب العالمية الأولى. لكن خلال القرن العشرين، تراجع تركيز الملكية إلى أقل من 20 في المئة في بداية ثمانينيات القرن العشرين، قبل أن ترتفع قليلاً إلى 25 في المئة في عام 2020 (ص 52).

لكنّ الأمر لا يتعلّق بحجم الملكية فقط، بل بالسلطة والفرص التي تمنحها تلك الملكية. فمع الثورة الفرنسية، كانت الطبقة الأرستقراطية التي تمثل أقل من 1 في المئة فقط من إجمالي السكان، تمثل أكثر من 50 في المئة من كبار المالك، فضلاً عن تتمتعهم بامتيازات جبائية وقانونية وسياسية هائلة، على عكس المالك الأثرياء. في المقابل، لا يزال الخمسون في المئة الأفقر فقراءً، بمعنى أنّ حصتهم من الملكية لا تزال ضعيفة منذ القرن الثامن عشر، ولكتهم ليسوا تحت رحمة المالك، سواء كانوا أرباب عمل أو مستعمرین، كما كان عليه الأمر سابقًا (ص 54).

أسهم التوزيع الذي عرفه القرن العشرين في تخفيض اللامساواة تخفیضاً كبيراً، لكن ليس بالنسبة إلى الخمسين في المئة الأفقر، بل بالنسبة إلى الأربعين في المئة الذين يقعون بينهم وبين العشرة في المئة الأغنى، حيث تضاعفت حصتهم من إجمالي الثروة ثلاثة مرات في الفترة 1914-1980. وقد أسهم

يمكن أن تظهر المسيرة نحو المساواة جليةً من خلال أول المعالم المتمثلة في التقدم الإنساني من خلال التعليم والرعاية الصحية للجميع. والحقيقة أنّ التطور الذي أحدثه البشرية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي مثير للإعجاب. مثلاً، بالنسبة إلى الوفيات بين المولودين حديثاً، كانت النسبة تتعدي العشرين في المئة في بداية القرن التاسع عشر، وهي لا تصل إلى الواحد في المئة اليوم. كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 26 في عام 1820 إلى 73 في عام 2020. وفي نفس الفترة، انتقلت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة من أقل من 10 في المئة من سكان العالم إلى أعلى من 85 في المئة (ص 29-31)، وأصبح الناس اليوم أكثر صحةً مما كانوا عليه في السابق، وما كان يُعد امتيازاً لطبقة من الأغنياء في بداية القرن الثامن عشر، أصبح أمراً متاحاً لشريحة واسعة من أفراد المجتمع في القرن الحادي والعشرين.

ويشير بيكتي إلى أنّ الجزء الأكبر من المساواة بكل أشكالها قد تحقّق في القرن العشرين؛ في الفترة التي توسيّع فيها دولة الرفاه الاجتماعي، وتأسّس فيها التأمين الاجتماعي والضرائب النصاعية على الدخل. وبعد هذا التقدّم الذي عرفته البشرية، يأتي توزيع الملكية بوصفه أحد معالم المسيرة نحو المساواة. وهنا يقصد بالملكية، كل ما يمكن أن يمتلكه الشخص عند نقطة زمنية معينة، كما تعتمد على "الطريق التي يحدد بها كل مجتمع الأشكال الشرعية للملكية (الأرض، والمنازل، والمصانع، والآلات، والبحار، والجبال ... إلخ)، وأيضاً الإجراءات

جعلت البنى الاقتصادية والاجتماعية لدول أوروبا المتقدمة تتفوق على نظيرتها في الصين واليابان والهند.

إن الخروج من العبودية والاستعمار خطوة كبيرة نحو المساواة. ومن الصور القاتمة في هذا الجانب، التي تسلط الضوء على استمرار آثار الاستعمار على المستعمرات حتى بعد قرون من الاستقلال، يقدم بيكيتي ما حدث في هايتي، فهي أول بلد سكانه سود يستقل من قوة استعمارية أوروبية. وبعد قبول فرنسا استقلال البلاد أخيراً عام 1825، حصل ملك فرنسا تشارلز العاشر (1824-1830) على تعهد من الحكومة الهايتية بدفع 150 مليون فرنك ذهبي لتعويض أسياد العبيد على خسارتهم ملكيتهم (ص 109)، وقد كان ذلك المبلغ يمثل أكثر من 300 في المائة من الدخل الوطني لهايتي آنذاك، وأكثر من 3 سنوات إنتاج، وجرى دفع الجزء الأكبر من الدين مع الفائدة في الفترة 1840-1915، وكانت نتيجة ذلك رهن التنمية في الجزيرة أكثر من قرن. لكن ماذا لو جرى تعويض هايتي؟ إذا أخذنا في الحسبان الدخل الوطني لسنة 2020، فلن تكون التعويضات أقل من 30 مليار يورو. يرى بيكيتي أن هذا المبلغ بسيط بالنسبة إلى فرنسا، حيث لا يمثل سوى أقل من 1 في المائة من الدين العام الفرنسي، لكنه بالمقابل يمكن أن يشكل تغييراً حقيقياً بالنسبة إلى هايتي فيما يخص البنية التحتية والاستثمار (ص 110).

ويتضح من التاريخ أيضاً أن التعويضات التي تلقتها الدول الاستعمارية لقاء تحرير العبيد، جعلت من المجتمعات الاستعمارية الأعلى لاماساواةً في التاريخ. لو ننظر مثلاً إلى بعض الدول التي كانت مستعمرة سابقة، نجد أن العשרה

ظهور هذه الطبقة التي يطلق عليها الطبقة الإرثية المتوسطة، في تشكيل تحول كبير على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعلى عكس كتب بيكيتي السابقة، مثل رأس المال في القرن الحادي والعشرين الذي كان أكثر تركيزاً على الغرب، أو رأس المال والأيديولوجيا الذي شمل في التحليل كثيراً من الاقتصاديات الأخرى، يلاحظ في هذا الكتاب تركيزه أكثر على فرنسا، التي تدور أغلب الأمثلة حولها، مع أنه يؤكد أن التطورات التي عرفتها فرنسا في هذا الجانب مماثلة لباقي الدول الأوروبية، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الغرب والبقاء

يبدأ بيكيتي الفصل الثالث من كتابه بعبارة يعتقد أنها تشكل تقدماً كبيراً في نظرية المثقفين الغربيين لمسألة العبودية والاستعمار، يقول: "على الرغم من عدم وجود تفسير واحد، يجب علينا ملاحظة أن العبودية والاستعمار لعبا دوراً مركزياً في حيازة العالم الغربي على الثروة" (ص 75). كما يعترف أنه من غير الممكن كتابة تاريخ للمساواة واللامساواة على المستوى العالمي من دون تقييم أهمية هذا الإرث الاستعماري أولاً. وينذهب بيكيتي نفس مذهب كينيث بوميرانز Kenneth Pomeranz، ويفيد فكرة أن التباعد الكبير Great Divergence ناتجٌ من الدور المركزي الذي أدته السيطرة العسكرية والاستعمارية، والابتكارات التكنولوجية والمالية الناتجة منها (ص 55). لكنه في نظرته إلى الاستعمار ودوره في جعل اقتصاد الغرب في المكانة التي هو عليها اليوم، لم يتمكن من تشكيل نظرة مستقلة، وكان رهينة نظرية بوميرانز، التي تقضي بأن الهيمنة العسكرية والاستعمارية

دوراً واضحاً هنا، فقد اعتبرت النخب أنّ قبول ضريبة تصاعدية أسلم من خطر المصادر العامة يوماً ما. وعلى الرغم من أنّ الحروب والأزمات سرّعت هذا الاتجاه، فإنّه في حالة السويد مثلاً، التي لم تتأثر كثيراً بالحرب العالمية الأولى، كان للديمقراطيين الاجتماعيين دور أساسي في ذلك. ومن جانب آخر، فقد جاءت الضرائب التصاعدية في الوقت الذي كانت فيه الثروة مركزة جداً، خاصةً في فرنسا وبريطانيا. وكانت نتيجة ذلك تخفيض الالمساواة وتركيز الدخل والملكية، وأيضاً أثرت في العقد الاجتماعي والقبول الجماعي لضرائب عالية واجتماعية. ولمعرفة أهمية الاستعمار والأصول الدولية، يمكن أن ننظر إلى سجلات الميراث لمدينة باريس، حيث نجد أنّ الاستثمارات الأجنبية ارتفعت في الفترة 1872-1912 من 6 إلى 21 في المائة من إجمالي السلع المنقوله بعد الوفاة (ص 208).

لكنّ للمساواة حدوداً أيضاً، فلو نظرنا إلى تطور المساواة في أوروبا مثلاً، نجد ظهور طبقة متوسطة، تمثل أربعين في المائة من بين العشرة في المائة الأعلى دخلاً، والخمسين في المائة الأقل دخلاً، والتي تمتلك 10 في المائة من الملكية في عام 1913، أصبحت تمتلك 40 في المائة عام 2020، في شكل عقارات خصوصاً. لكن يجب الانتباه أيضاً إلى أنّ الخمسين في المائة الأفقر ما زالوا لا يمتلكون شيئاً في أوروبا بحلول عام 2020، بينما يمتلك العشرة في المائة الأغنى 55 في المائة، أي 50 مرة أعلى من متوسط ثروة الخمسين في المائة الأفقر. والوضع أكثر تطرفاً في الولايات المتحدة، حيث يملك الخمسون في المائة الأفقر 2 في المائة فقط من الإجمالي بحلول عام 2020. هنا، تظهر مسألة في غاية الأهمية، تتعلق بالفترة الممتدة من ثمانينيات القرن الماضي، فحصة

في المائة الأعلى دخلاً كانوا يمتلكون حصةً من الدخل تفوق 80 في المائة في هايتي عام 1780، و70 في المائة في جنوب أفريقيا عام 1950، وحوالي 70 في المائة في الجزائر عام 1930. ولو نكمل معالجزائر، فوثائق الميزانية تبيّن أنّ المدارس الخاصة بالكولون تلقت 78 في المائة من إجمالي الإنفاق من أجل التعليم عام 1925، وارتفعت تلك النسبة إلى 82 في المائة عام 1955، وهذا يشير إلى الالمساواة الهائلة في عمل النظام الاستعماري (ص 124، 135).

رابعاً: المساواة وحدودها في القرن العشرين

انخفضت الالمساواة في الفترة 1914-1980 انخفاضاً ملحوظاً في العالم الغربي، نتيجة ثلاثة عوامل أساسية كما يرى بيكتي؛ يتمثل العامل الأول في ظهور دولة الرفاه التي نتجت من كفاح اجتماعي طويل، ومن الحركة العمالية والاشتراكية أواخر القرن التاسع عشر، ومما سرع في ذلك الحربان العالميتان الأولى والثانية، والكساد الذي تبع أزمة عام 1929، وهي الأحداث التي أدت في ثلاثة عقود إلى تحويل كلي للعلاقة بين العمل ورأس المال. والعامل الثاني هو تطوير ضريبة تصاعدية على الدخل والإرث، ما جعل من الممكن تخفيض تركيز الثروة والسلطة الاقتصادية مع ازدهار أكبر. أما العامل الأخير، فهو الدور الأساس الذي أدى تصفية الأصول الأجنبية والاستعمارية، وكيف أدى حل الدين العام إلى تخفيض الالمساواة (ص 177-178).

كان اختراع الضريبة التصاعدية نتيجة للحركة السياسية والاجتماعية وحركة الاحتجاج الطويلة الأمد. كما أدى الخطران الاشتراكي والشيوعي

المتعددة الثقافات، التي تسمح بإدارة عالم أكثر مساواةً (ص 225). الأمر مرتبط كذلك بتبني مفهوم أعمق للديمقراطية، فعندما نعيد توزيع الملكية، علينا تبني نظام تمويل عادل للحملات الانتخابية، والإعلام، ومراكز البحث، من أجل حماية الديمقراطية من هيمنة أولئك الأيسر مالياً. كما لا يمكن إهمال المسائل التي تواجه البشرية اليوم؛ فالنظام الاقتصادي الحالي، القائم على الانتقال الحر إلى رأس المال والسلع والخدمات من دون أهداف اجتماعية وبيئية، هوأشبه بالاستعمار الجديد الذي يعمل في مصلحة الأغنى (ص 241).

وإذا ما أردنا التحول بعيداً عن النظام الحالي، يدعونا بيكتي إلى تحويل دولة الرفاه الوطنية إلى دولة رفاه فدرالية مفتوحة على الجنوب، مع مراجعة عميقه للقواعد والاتفاقيات التي تحكم حالياً العولمة (ص 293). فإجماع واشنطن Consensus Washington الذي فرض على الدول النامية في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وما ينطوي عليه من تقليل دور الدولة، والتقشف في الميزانية، والبلبرلة التجارية وتقليل الت Shivrites، يُمثل استعماراً جديداً. هذه السياسة مسؤولة عن إضعاف عملية بناء حكومة شرعية وسلطة الدولة في الجنوب. لو نظر مثلاً إلى التحصيل الضريبي منذ عام 1970، نجد أنه توقف في الدول الفقيرة عند 15 في المئة من الناتج المحلي الخام، بينما ارتفع عند الدول الغنية من 30 إلى 40 في المئة. وإذا ما أرادت الدول أن تحقق أهدافاً اجتماعية بهذا التحصيل الهزيل، فهي تخاطر بآلا تتحقق أي هدف (ص 299-301).

ويضع بيكتي الغرض من الكتاب في إحدى فقرات الفصل الأخير: "دافعتُ في هذا الكتاب

العاشرة في المئة الأغنى انخفضت من 52 في المئة من إجمالي الدخل عام 1910 إلى 28 في المئة عام 1980، قبل أن ترتفع إلى 36 في المئة عام 2020. في المقابل، ارتفعت الحصة التي ذهبت إلى الخمسين في المئة الأفقر، من 13 في المئة عام 1910 إلى 24 في المئة عام 1980، ثم انخفضت مرة أخرى إلى 21 في المئة عام 2020 (ص 218، 223).

هذا التراجع في "حركة المساواة أو مسيرتها" إذا أردنا استخدام عبارات بيكتي، يعود بالأساس إلى صعود النيوليبرالية، انطلاقاً من ثورة المحافظين ببريطانيا في أواخر سبعينيات القرن العشرين وبداية ثمانينياته، وامتدادها حتى صعود الرئيس الأميركي رonald Reagan (1981-1989) للحكم. وُيقدم بيكتي تفسيراً لما أحدثته ثورة Reagan ورئيسة وزراء المملكة المتحدة Margaret Thatcher (1979-1990) في هذا الخصوص. وهو يعتبر أنّ نجاحهما ليس بسبب استفادتهما من الدعم الواسع داخل الطبقات المهيمنة، وشبكة قوية من الفوڈ من خلال وسائل الإعلام ومراكز الفكر والتمويل السياسي (حتى لو كان من الواضح أنّ لهذه العوامل دوراً)، بل بسبب ضعف التحالف القائم على المساواة، الذي فشل في إنتاج رواية بديلة مقنعة ورعاية حركة شعبية قوية بما فيه الكفاية، لتلف حول دولة الرفاهية والضرائب التصاعدية (ص 224-225).

ومن الأساسي اليوم، بناء سردية من هذا النوع، وتوضيح بأي شكل يمكن لدولة الرفاه والضرائب التصاعدية أن تشكل تحولاً نظامياً للرأسمالية، وهي تشكل شكلاً جديداً من الاشتراكية الديمقراطية، واللامركزية المدارة ذاتياً، والبيئية

يدّعى بيكتي أنّ من أسباب المكاسب الاجتماعية في القرن العشرين، وجود آليات ساهمت في تحقيق المساواة مثل الضريبة التصاعدية والحروب والأزمات أو تخوف النخب والماليين من الشيوعية والاشتراكية، لكنه لم يبيّن ما إن كان العالم سيشهد نفس الأزمات الأيديولوجية خلال القرن الحادي والعشرين. وتبعاً لذلك، أستتجه إلى مساواة أكبر أم أن النخب ستستفيد من عدم وجود بديل للرأسمالية لتعزز ثروتها وسلطتها؟

يُهمّل بيكتي بشكل غير مبرر أثر التكنولوجيا في اللامساواة؛ فهل سيستمر المسار التاريخي الذي يدافع عنه خلال القرن الواحد والعشرين أيضاً؟ لا شيء واضح إلى الآن؛ فالتطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم اليوم، على غرار تطورات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وإنترنت الأشياء، تَعدُّ بتحول هائل في طبيعة العلاقة بين رأس المال والعمل، وأيضاً يتخوف الكثير من المستثمرين من أن تُثمر هذه التطورات الوظائف التقليدية، لتفصل أولئك الذين يعملون في مجالات تلك التكنولوجيات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى لامساواة كبيرة خلال هذا القرن، ويمكن أن يُفْرض المسار نحو المساواة الذي يدافع عنه.

وقد تجاوز بيكتي هذه المرة الواقعية، بمناداته تطبيق اشتراكية تشاركية على مستوى الشركات، مع تقسيم حقوق التصويت الفردية مناصفةً بين الموظفين وحملة الأسهم، ووضع حدود صارمة على حقوق التصويت للمساهمين الأفراد بالاعتماد على حجم المؤسسة، فهو لا يدعوا إلى اشتراكية الدولة المتسلطة والمركبة التي جُربت في الاتحاد السوفيتي خلال القرن العشرين، بل يدعو إلى اشتراكية ديمقراطية قادرة على الإدارة الذاتية، لامركبة وقائمة على التداول

عن إمكانية وجود اشتراكية ديمقراطية واتحادية، ولا مركبة ومشاركة، وبيئة متعددة الثقافات، تقوم على توسيع دولة الرفاه والضرائب التصاعدية، وتقاسم السلطة في الشركات، وتعويضات ما بعد الاستعمار، ومكافحة التمييز، والمساواة في التعليم، وبطاقة الكربون⁽¹⁰⁾، والإزالة التدريجية لتسليع الاقتصاد، والتوظيف المضمون، والميراث للجميع⁽¹¹⁾، والحد بشكل كبير من التفاوتات القديمة، وأخيراً، نظام انتخابي وإعلامي لا يمكن السيطرة عليه بالمال" (ص 341). وهذا بالتحديد ما يجعل الكتاب يقترب من المثالية، ويبتعد عن الواقعية.

خاتمة

تحول بيكتي في كتابه تاريخ مختصر للمساواة عن إطار التحليل الذي تميزت به كتبه السابقة، خاصةً رأس المال في القرن الحادي والعشرين ورأس المال والأيديولوجيا، فقد ركّزا على أسباب اللامساواة، ومبرراتها واتجاهها مستقبلاً، ودراسة العوامل التي دفعت العالم ليكون أكثر مساواة مما كان عليه في القرنين الماضيين. وبينما يُبَدِّل الفارق الواضح بين موقف بيكتي في كتبه السابقة، و موقفه في هذا الكتاب؛ إذ يتخذ هذه المرة موقفاً إيجابياً، فالعالم أكثر مساواةً من السابق، ولكنّه لا يوضح إن كان هذا الاتجاه نحو المساواة سيستمر مستقبلاً.

(10) إجراء يهدف إلى تحديد استهلاك السلع وفقاً لما تستهلكه عمليات إنتاجها من غاز ثاني أكسيد الكربون، بغرض حماية البيئة وفرض نوع من المساواة بين الأفراد.

(11) فكرة طرحتها بيكتي في كتابه رأس المال والأيديولوجيا (2019)، تقضي بمنح كل شاب يبلغ 25 سنة مبلغ 120,000 يورو بغرض تقليل التفاوت، ومنح الطبقة المتوسطة فرصة أكبر.

مع ذلك، يمكن قراءة هذا الكتاب من قبل المتخصصين في الاقتصاد والمتستغلين في حقول العلوم الاجتماعية المختلفة، وكذلك الفاعلين السياسيين والجماهير العامة، وإن كان هذا هو هدف بيكيتي من هذا الكتاب، فأعتقد أنه قد حقق ذلك، كما أشاركه في أنّ هذا هو المطلوب في العلوم الاجتماعية عامةً، حتى يصبح للجماهير العريضة القدرة على المشاركة في القضايا التي تخصهم وتخص مستقبلاهم.

المتواصل للسلطة والملكية. لكن دعوته هذه تفتقر إلى حجج كافية، ولم يكلف نفسه عناء توسيع موقف التخب المالكة وحملة الأسهم من تحول كبير مثل ذلك. ومن غير الواقعي أيضاً أن يدعو إلى برلمان عالمي، وتطوير سجل مالي عام يُمكن من تتبع حملة الأصول المالية على المستويين الوطني والدولي، وانتقال آلي للمعلومات البنكية الدولية، وهو ما يعتبر ضرورة من الطوباوية.

References

المراجع

العربية

- عثمانية، عثمان. "توماس بيكيتي: من اقتصادي مغمور إلى حديث العالم". مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية. مج 3، العدد 10 (2019).
- _____. "رأس المال في القرن الحادى والعشرين لتوماس بيكيتي: مقدمة". المستقبل العربى. العدد 487 (أيلول / سبتمبر 2019).
- _____. "'رأس المال والأيديولوجيا': ماضي ومستقبل الأنظمة التفاوتية". مجلة الدوحة. العدد 150 (آذار / مارس 2020).

الأجنبية

- Hyden, Brian. *Naissance de l'inégalité: L'invention de la hiérarchie*. Paris: CNRS éditions, 2008.
- Molander, Per. *The Anatomy of Inequality: Its Social and Economic Origins and Solutions*. Saskia Vogel (Trans.). London: Melville house Publishing, LLC., 2016.
- Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty First Century*. Arthur Goldhammer (trans.). Cambridge: Harvard University Press, 2014.